الجواهر المنتظمات

في عقود المقولات

تأليف

العلامة أحمد ابن العلامة أحمد بن محمد السجاعي الأزهري

المتوفى عام ١١٩٧هـ

اعتناء

خالد بن مناحي الحُسَيني

عفا الله عنه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد:

فلما قامت البواعث الإلهية لتفهم باب المقولات مع بعض الأصحاب، شرعت في البحث عن نسخ لشرح السجاعي لأنه كان المعتمد عند العلماء في هذا الباب، ولم أزل أجد في البحث ولا أزداد إلا تبصُّرًا برداءِ نسخه المطبوعة والمخطوطة، فلحقني غم كبير، وأسف عظيم، كيف لمثل هذا الكتاب الذي حشى عليه العطار بحاشيتين وحشى عليه محمد حسنين مخلوف أن يتركه المعاصرون دون إخراج يليق؟ فألهم الله لي الاعتناء به، لا سيما وقد حصلت على مخطوطين له، فجاء من الله التيسير، فتم العمل في أيام تقل عن عشرة، والحمد لله رب العالمين، واعلم أنني معذور فيما تجده من أوهام، إذ كثر في نسخه سبق الأقلام، وسقط الكلام، والحمد لله رب العالمين.

منهجي في الاعتناء

١-اعتمد على نسختين خطيتين من دار الكتب المصرية تراهما في المرفقات، وجعلت إحداهما أصلًا -وإن كانتا تتنافسان على السقط والتحريف وفي كل منهما من السوء ما ليس في الأخرى- لوضوح صورتها، ورمزت للثانية بحرف الباء، وراجعت الطبعة الخيرية التي طبعت الشرح بهوامش حواشي العطار، فقد أعانتني في مواضع ستراها.

٢-لم أنبه على الفروق بين النسختين من سقط أو غيره؛ لأنها كلها تقريبًا فروق ناشئة عن خطأ من الناسخ، وأحيانا تكون فروقًا لا حاجة للتنبيه عليها كإن وإذا، وليس هدف الاعتناء إثبات كل ما هو مرقوم.

٣-لم أترجم للعلامة السجاعي لشهرته، ولم أوثق النصوص التي ينسبها لشرح الطوالع والمقاصد والمواقف والتجريد وغيرها.

٤-جعلت عناوين لكل مقولة قبل بداية شرحها، وجعلتها تبدأ من براية الصفحة.

٥-أفردت النظم في البداية لتسهل مراجعته وحفظه.

٦-لم أفهرس الكتاب ولم أرقم الصفحات.

المرفقات

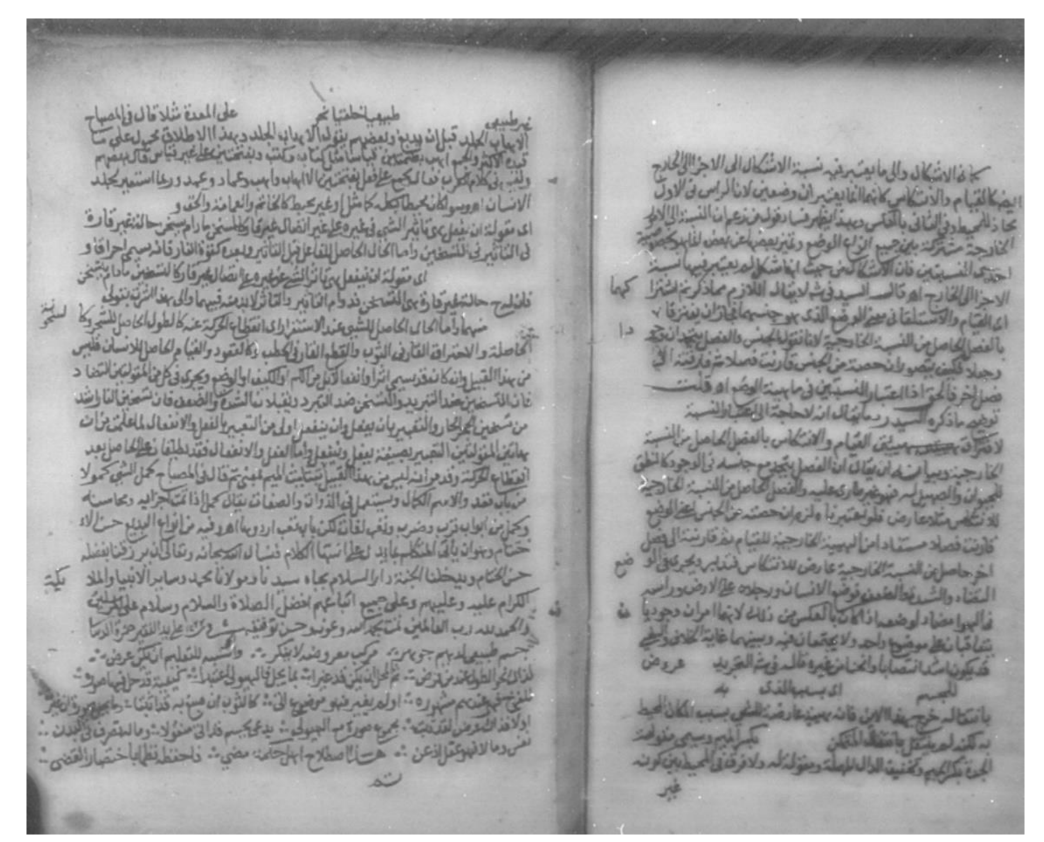
المخطوط الأصل

مصدره: من دار الكتب المصرية تحت رقم ٨٤٦، تاريخ نسخه: ١٢٨٨هـ، اسم ناسخه: عبدالرحمن علي أحمد.

المخطوط ب

مصدره: دار الكتب المصرية تحت رقم٣٩٠، تاريخ نسخه: ١٢٧٧هـ، اسم ناسخه: حمزة الد؟؟ لم أستطع قراءته وهو آخر المخطوط، وفي آخر المخطوط أبيات من الرجز في المقولات ليست نظم السجاعي.





أولًا: النظم:

إنَّ المقــولاتِ لديهمْ تُحصَـرُ   في العَشْرِ وهْيَ عَرَضٌ وجوهَرُ
فــأوَّلٌ لَـهُ وجــودٌ قـامَـا   بالغَيــرِ والثانـي بـنَـفْسٍ دامَا
ما يقبلُ القسمةَ بالذاتِ فكمْ   والكَيـفُ غير قـابلٍ بها ارتسمْ
أينٌ حصولُ الجسمِ في المكانِ   متى حصولٌ خُـصَّ بالأزمـانِ
ونـسبـةٌ تـكرَّرتْ إضـافَـةْ   نحــوُ أُبُــوَّةٍ إخَـا لــطـافَــةْ
وضْـعٌ عـروضُ هـيئةٍ بنسبةِ   لجـــزئِـهِ وخـارجٍ فــأثـبــتِ
وهــيـئةٌ بمـا أحـاطَ وانـتـقلْ   مِلْـكٌ كثوبٍ أو إهابٍ اشتملْ
أن يفعلَ التـأثـيرُ أن ينـفعلا   تـأثُّــرٌ مَـا دامَ كـلٌّ كـمُـلَا

ثانيًا: الشرح.

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

حمدًا لمن تنزَّهَ عن سِمات المخلوقات، وتقدَّس عن الكمِّ والكيف وسائر الـمُنقِصَات، وصلاةً وسلامًا على سيدنا محمدٍ الجامع للحِكَمِ، وعلى آله وأصحابه جواهر الفضل مَن بهم عِقدُ المعارف انتظم، آمين.

وبعد فيقول فقير مولاه أحمد السجاعي، لا يزال في سبل الخيرات ساعي: هذا شرح لطيف، وأنموذج شريف، لنظمي المقولات، يُتمِّمُ مُفادَه، ويُبيِّنُ مُرادَه، مستمدًّا ذلك من المواقف وشروحه وغيرها من الكتب المعتبرات، سالكًا سبيل الإيجاز مع توضيح للمراد، وبالله أستعين وأستعيذ من شياطين الإنس والجن في الدنيا ويوم التناد، وسميته: الجواهر المنتظمات في عقود المقولات.

وقد قلت بعد البسملة والحمدلة والصلاة والسلام على سيدنا محمد وأصحابه[١] المفضلة:

(إنَّ المقولاتِ) جمع مقولة، والمراد بها في اصطلاح الحكماء: الأجناس العاليات للموجودات، (لَدِيهِمْ) أي: عند الحكماء (تُحصَرُ في العَشْرِ وهْيَ عَرَضٌ) بفتحتين وأنواعه تسعة، (وجَوهَرُ).

(١) في ب: وأحبابه.

وعمدتهم في حصر الأعراض في التسعة: الاستقراءُ الناقص؛ لما يأتي، ووجه ضبطه: أن العرض إما أن يقبل القسمة لذاته أم لا، الأول: الكم، والثاني: إما أن يكون مفهومُه معقولًا بالنسبة إلى الغير أو لا، الثاني: الكيف، والأول: النسبة وأقسامها السبعة الباقية، وهي: الأين والمتى إلى آخرها

ولا يَرِدُ على الحصر: الوَحدةُ والنقطة؛ لأنهما غيرُ عَرَضَين؛ إذ لا وجودَ لهما خارجًا.

وإن سلَّمنا وجودهما فلم نحصر الأعراضَ في التسع على معنى أنَّ كلَّ ما هو عَرَضٌ فهو مندرِجٌ تحتَها غيرُ خارجٍ عنها، بل حصرنا فيها المقولاتِ على معنى أنَّ كلَّ ما هو جنسٌ عالٍ للأعراض فهو إحدى هذه التسع.

واعلم أنه لم يثبت كونُ كلِّ واحدٍ من التسعة جنسًا لما تحته؛ لجواز أن يكون ما تحته أمورًا مختلفةَ الحقيقةِ، وهو عَرَضٌ لها، فيكون حينئذٍ عَرَضًا عامًّا لا جنسًا.

وعلى تقدير جنسيتها لم يثبت كونُها أجناسًا عاليةً؛ لجواز:

أ-أن يكون ما تحتَها أنواعًا حقيقةً، فتكون جنسًا مفرَدًا لا عاليًا.

ب-وأن يكون اثنان منها أو أكثر داخلان تحت جنس آخر، فيكون جنسًا متوسطًا إن كان ما تحتَه أجناسًا، أو سافلًا إن كان ما تحتَه أنواعًا.

ولم يثبت الحصر؛ لجواز جنسٍ عالٍ للأعراض مغايرٍ للتسعة المذكورة، ذكر ذلك في المواقف وشرحه.

ثم إن ما يأتي ليس تحديدًا لهذه المقولات العشَرة؛ لأنها بسائط، والتحديد لا يكون إلا للمركبات.

ولا يصح أيضًا أن تُرسَم رسمًا تامًّا؛ لأنَّ الرسمَ التامَّ لا يمكن بدون أخذ الجنس فيه، والأجناس العالية لا جنسَ لها، لكن يصح أن تُرسَم رسمًا ناقصًا كقولهم في تعريف الجوهر: إنه موجودٌ لا في موضوعِ، فهو خاصة من خواصه.

قال في شرح الطوالع: واعلم أن الخلاف لم يقع في أنَّ الجوهر: هل هو جنس للجواهر التي هي أنواع أم لا؟ فإن ذلك مما لا يشتبه على أحد، بل الخلاف في أن الجوهر: هل هو جنس لكل ما يصدق عليه تعريف الجوهر أو لا؟اهـ

وقد أنكر المتكلمون أكثرَ هذه الأقسام، قال ابنُ السبكي: الأصح أن النِّسَب والإضافات أمور اعتبارية، أي: يعتبرها العقل، لا وجوديةٌ بالوجود الخارجي.اهـ

والحكماء قالوا بوجود جميع هذه الأقسام، بمعنى: أن بعضَها موجود في الأعيان، وبعضَها موجود في الأذهان.

وذهب أكثر المتكلمين إلى أنها عَدَمِيَّةٌ لا وجودَ لها في الخارج، واستثنوا الأينَ كما قاله في الطوالع وغيرِه -وهو: حصول الجسم في المكان كما سيأتي- فإنهم يقولون بوجوده في الخارج، نقله الزركشي.

فائدةٌ: قال الشـــهاب الخَفاجي: اســـتعمال الجوهر لمقابِل العرَض مُولَّدٌ، وليس في كلام العرب بهذا المعنى، أما الجوهر المعروف وهو: اللؤلؤ فمُعرَّبٌ، وقيل: عربيٌّ.

[العَرَض]

(فأَوَّلٌ) وهو العَرَضُ (له وجودٌ قامَا بالغَيرِ) أشـــرتُ بهذا إلى قول المواقف في تعريف العَرَضِ: أمَّا عندنا فموجودٌ قائمٌ بمتحيِّزٍ.

قال السيد في شرحه: هذا هو المختار في تعريفه؛ لأنه خرج منه: الأعدامُ والســـلوبُ؛ إذ ليســـت موجودةً، والجواهرُ؛ إذ هي غيرُ قائمةٍ بمُتحيِّزٍ، وخرج أيضًا: ذاتُ الربِّ وصفاتُه.

ومعنى القيام بالغير هو: الاختصـــــاصُ الناعت، أو التبعيةُ في التحيز، والأول هو الصحيح.اهـ

وإدخالُ ألْ على غيرٍ جائزٌ عندَ بعضــــهم، وإن كانت مُوغِلةً في الإبهام، كما وُصِفَ بها المعرفةُ في قوله تعالى: {غيرِ المغضوبِ عليهم}؛ لأنها أشبهتْ المعرفةَ بإضـــافتها إلى المعرفة، فعُومِلَت معاملَتَها، ووُصِـــفت بها المعرفة، ولما حصل الشَّبَهُ بذلك جاز أن يدخلَها ما يعاقِبُ الإضافةَ وهو ألْ.

والأكثرون على المنع؛ لعدم الفائدة في إدخالها؛ إذ لا [تخصـــيصَ][1] بإدخالِ أداةِ التعريف عليها، بخلاف الإضافة، فتفيدُها التخصيصَ.اهـ بالمعنى من المصباح وغيره.

واعلم أن للأعراضِ أحكامًا:

---

(١) في المخطوطين: تخصص. والمثبت من الخيرية.

منها: أنها لا تنتقل من محلٍّ إلى محلٍّ [آخرَ][1].

ومنها: أنه لا يقوم عَرَضٌ بعَرَضٍ، خلافًا للفلاسفة.

ومنها: أنه لا يبقى زمانين، وإليه ذهب الأشعري ومن تبعه؛ لأنهم قالوا: السبب الـمُحْوِجُ إلى المؤثِّر هو الحدوث، فلزمهم استغناء العالَم حالَ[2] بقائه عن الصانع، فدفعوا ذلك بأن شرْطَ بقاءِ الجوهرِ هو العَرَض، وهو متجدِّدٌ محتاجٌ إلى المؤثِّر دائمًا، فالجوهرُ محتاجٌ إليه بواسطته، فلا استغناءَ أصلًا.

وقالتْ الفلاسفة ببقاء الأعراض.

ومنها: أن العَرَضَ الواحدَ بالشخص لا يقوم بمحلَّينِ بالضرورة، ولذلك نجزم بأن السواد القائم بهذا المحلِّ غيرُ السواد القائم بالمحلِّ الآخَر، ولا فرقَ بينَه وبينَ جزمِنا بأن الجسمَ لا يوجد في مكانَين.

---

(١) من الخيرية.

(٢) في الأصل: حين. والمثبت من ب.

[الجوهر]

(والثاني) أي: وهو الجوهر (بنَفْسٍ دامَا) أي: ثبت وقام بنفســـه، قال في المصباح: دام الشيء يدوم دومًا ودوامًا وديمومةً: ثبت.اهـ

والمراد بالنفس: الذاتُ، وهو إطلاق حقيقي، والباء في بنفسٍ للآلة.

والمراد: أنه مستغنٍ بذاته، لا يحتاج إلى محلٍّ يقوم به، بخلاف العَرَضِ.

ومعنى قيامه بنفسه عند المتكلمين: أنْ يتحيَّز بنفسِهِ غيرَ تابعٍ تحيُّزُهُ لتحيُّزِ شـــيءٍ آخر، بخلاف العَرَضِ؛ فإنَّ تحيُّزَهُ تابعٌ لتحيُّزِ الجوهر الذي هو محَلُّه المقوِّمُ له.

وعندَ الفلاســفة: معنى قيامِ الشــيء بنفســه: اســتغناؤه عن محَلٍّ يُقوِّمُه، ومعنى قيامه بشــيء آخر: اختصــاصــه به بحيث يصــير الأول نعتًا والثاني منعوتًا، سواءٌ كان متحيّزًا كما في سوادِ الجسم أو لا كما في صفات الباري والمجرَّدات، ذكره السعد التفتازاني.

والمجرَّداتُ: هي النفوس الناطقة والعقول ونحوهما، والمراد بتجرُّدِها: كونُها غيرَ جسمٍ ولا جِسماني، أي: ليست بمركبةٍ ولا داخلةٍ في جسمٍ، فهي قائمة بنفسها.

وأقســـام الجوهر عند الحكاء خمســـة؛ لأنه: إن كان محَلًّا لجوهرٍ آخرَ فهو الهيُولى، وإن كان حالًّا في جوهرٍ آخرَ فهو الصـــورة، وإن كان مركبًا منهما فهو الجسم.

وإن لم يكن كذلك: فإن كان متعلِّقًا بالأجسام تعلُّقَ التدبيرِ والتصرُّفِ، أي: شأنُه ذلك، فهو النفْسُ، وإلا: فهو العقل.

وقال المتكلمون: كلُّ جوهرٍ فهو متحيِّزٌ، وكلُّ متحيِّزٍ إما أنْ يقبل القسمة فهو الجسم أو لا فالجوهر الفرد.

واعلم أن [للجواهر](1) أحكامًا:

فمنها: أنها قابلة للبقاء زمانين مثلًا، خلافًا للنَّظَّام في جعلها كالأعراض.

ومنها: أنها لا تتداخل على جهةِ النُّفُوذِ والملاقاة من غير زيادةٍ في الحجم.

ومنها: تماثلُها في الصفات النفسية، كالتحيُّز والقيام بالنفْس وقَبول الأعراض ونحو ذلك، ويجوز تبايُنُها في صفات المعاني كالماء والنار.

---

(١) في المخطوطين: الجوهر. والمثبت من الخيرية.

[الكم]

ثم شرعتُ في بيان التسعة، مبتدئًا بالكمّ؛ لأنه:

أ-أعم وجودًا من الكيف، فإن أحدَ قسميه -أعني: العدد- يعم المجرداتِ العارية عن الكيفيات.

ب-وأصح وجودًا من الأعراض النسبية التي لا تقرُّرَ لها في ذوات موضوعاتها إلا بالنسبة إلى غيرها، كتقرُّرِ الكميات والكيفيات.

فقلتُ: (ما يَقبلُ القِسْمَةَ) وهي: فرضُ شيءٍ غيرَ شيءٍ، وهذا هو المراد هنا؛ ليدخلَ الكمُّ المتصل والمنفصل.

وتطلق على الافتراق بحيث يحصل للجسم هُويَّتان، وهذا المعنى لا يلحق المقدارَ؛ لأنَّ الملحوقَ يجب بقاؤه عندَ اللاحق، والمقدارُ الواحدُ إذا انفصل فَقَدَ عُدِمَ وحصل هناك مقداران لم يكونا موجودين بالفعل قبلَ الانفصال، بل القابل للانقسام بهذا المعنى: هو المادَّةُ الباقية بعينها، دونَ المقدارِ الذي هو الكمُّ المتصل.

وقوله: (بالذَّاتِ) أي: بذاته، لإخراج الكمّ بالعَرَضِ(١)، وهو أربعةٌ:

الأول: محلُّ الكمّ، كالجسم؛ إذ هو محلٌّ بحسب المقدار الحالِّ فيه، أو بحسب العدد إذا كان الجسم متعدِّدًا.

---

(١) هذا الشائع في ضبطه، أعني: في ضبط العرض المقابل للذات، وجوَّز الشيخ الفاضل عبد الحميد التركماني ضبطه بسكون الراء على أن يكون مصدرًا بمعنى العروض، راجع تحقيقه لحواشي اللكنوي على اليزدي ص٩٩

الثاني: الحالُّ في الكمِّ، كالضوء القائم بالسطح، والطولِ والقِصَرِ العارضَين للخطِّ.

الثالث: الحالُّ في محلِّ الكمِّ، كالبياض الحالِّ في الجسم، فإنه مع الكمِّ المتصل الذي هو المقدار محلُّهما الجسم.

الرابع: متعلَّق الكمِّ، كالعلم المتعلِّق بمعلومين.

(فَكَمْ) أي: فهو كمٌّ بتشديد الميم، ووقفٍ عليه بالسكون، وإنما شُدِّدت؛ لأن كمَّ اسم ناقص، والأسماء الناقصة إذا جُعِلتْ أعلامًا شُدِّدَ الحرف الأخير منها.

واعلم أن الكمَّ: إما متصل أو منفصل.

فالأول: هو الذي يمكن أن يُفرَض فيه أجزاءٌ تتلاقى على حدٍّ واحدٍ مشتركٍ بين جزئين منها -وذلك الحد المشترك: ذو وضعٍ، أي: قابلٌ للإشارة الحسية- واقعٍ بين مقدارَين، يكون هو بعينه نهايةً لأحدهما وبدايةً للآخر، أو نهايةً لهما بأن اعتُبر ابتداؤهما من الطرَف، فإذا قُسِم خطٌّ إلى جزئين كان الحد المشترك بينهما: النقطة، [وإذا قُسِم السطح إليهما فالحد المشترك هو الخطُّ][1] وإذا قُسِم الجسم فالمشترك هو السطح.

---

(١) ساقط منهما، والمثبت من الخيرية.

والثاني: ما لم يكن بين أجزائه حد مشــــترك، وهو العدد، كالعشــــرة، إذا نصَّفتها يكون منتهى النصف الخامس، ومبتدأ النصف الآخر السادس، لا الخامس وإلا لم يكن تنصيفًا.

والكمُ المتصل:

إما غير قارِّ الذات أي: لا يجوز اجتماع أجزائه المفروضــــة في الوجود، و[هو][1] الزمان، فالآنُ مشترك بين الماضي والمستقبل.

وإما قارُّ الذات أي: يجوز اجتماع أجزائه المفروضــــة في الوجود، وهو المقدار.

فإن انقســـم المقدار في الجهات الثلاث الطولِ والعرْضِ والعمقِ فجســـم تعليمي -وهو أتم المقادير، سمي بذلك لأنه يبحث عنه في التعاليم أي: الرياضيات- لا طبيعي لأنه جوهر.

أو في جهتين فســـطح، أو في جهة واحدة فخطٌّ، فالكمُّ المتصـــل أربعة، وأما المنفصل فهو العدد لا غير.

وإنما كان الجسم التعليمي عَرَضًا؛ لأنه قد يتبدل مع بقاء الحقيقة الجسمية المشخَّصة.

وإنما كان الخطُّ عَرَضًـــا؛ لأنه غير واجبِ الثبوت للجســـم، فإن الجســـم يحصل بدونه، كالكُرَةِ الحقيقية، فإنها موجودة ولا خطَّ فيها بالفعل.

---

(١) ساقط من الأصل، والمثبت من الخيرية، وفي ب: وهو المقدار فإن انقسم ... إلخ ففيها سقط أكبر.

وإنما كان السطح عَرَضًا؛ لأنه إنما يحصل بواسطة التناهي، والتناهي لا يكون من مقومات الجسم.

وإنما كان الزمان عَرَضًا؛ لأنه مقدار الحركة على أحد الأقوال فيه، والمقدار يتوقف على المتقدَّر به، والحركة عَرَضٌ، والمفتقر إلى العَرَضِ عَرَضٌ.

وإنما كان العدد عَرَضًا؛ لأنه متقوِّم بالوَحَدات التي هي أعراض، والمتقوم بالعَرَضِ عَرَضٌ، فيكون العدد عَرَضًا.

وللكمِّ خواصٌّ ثلاثٌ يُتوصَّل بها إلى معرفة حقيقته:

الأولى: أنه يقبل القسمة.

الثانية: وجود عادٍّ يعدُّه، إما بالفعل كما في العدد، وإما بالتوهم كما في المقدار، فإن كل مقدار من المقادير الثلاثة يمكن أن يُفرَض فيه واحدٌ يعدُّه، كما يُعَدُّ الحبل بالأذرع، ومعنى العدِّ: أنك إذا أسقطت منه أمثالَه فني المعدود.

والثالثة: المساواة ومقابلاها، أعني: الزيادة والنقصان، فإن العقل إذا لاحظ المقادير أو الأعداد ولم يلاحظ معها شيئًا آخر أمكنه الحكمُ بينها بالمساواة ومقابليها، وإذا لاحظ شيئا آخر -ككون هذا أحمر- ولم يلاحظ معه عددًا ولا مقدارًا لم يمكنه الحكمُ بشيء منها.

[الكيف]

(والكَيفُ) عَرَضٌ (غَيرُ قَابِلٍ) للقسمة وللنسبة (بِهَا) أي: بالذات، أي: لا يقبل القسمة ولا النسبة لذاته.

فخرج: الجوهرُ والكمُّ وباقي الأعراض النسبية، التي هي: الإضافة والأين والمتى والوضع والملك وأن يفعل وأن ينفعل.

ودخل في التقييد بذاته المستفاد من الضمير: العلمُ بالأشياء المقتضية للقسمة وعدمها، كالعلم بالأشياء المركبة، فإن العلم بها يقتضي القسمةَ، وبالأشياءِ[1] البسيطة فإن العلم بها يقتضي عدمَ القسمة بالنظر للمتعلَّق، لا لذاته.

ولا تَرِدُ النُّقطة ولا الوَحدة؛ لأنهما عدميتان، ومن جعلهما من الأعراض رسم الكيف بأنه: عَرَضٌ لا يتوقف تعقُّلُه على تعقُّلِ الغير، ولا يقتضي القسمة واللاقسمة اقتضاءً أوليًّا.

فخرج بالقيد الأول: الأعراض النسبية كالإضافة، وبلا يقتضي القسمة: الكمِّيات، وبما بعده: النقطة والوَحدة.

والأوليَّةُ لإدخال مثل العلم بالمعلومات المقتضية للقسمة وعدمها.

لا يقال: من الكيفيات ما يتوقف تعقله على تعقل شيء آخر كالعلم والقدرة؛ لأنَّا نقول: ليس هذا بتوقفٍ، وإنما هو استلزامٌ واستعقابٌ، بمعنى أن

---

(١) سقطت عدة كلمات من الأصل، وفي ب: وبالعلم بالأشياء. والمثبت من الخيرية.

تصوره يستلزم تصور متعلَّق له، بخلاف النسبيات فإنها لا تُتَصوَّرُ إلا بعد تصور المنسوب والمنسوب إليه.

وبالجملة المعنِيُّ بالكيفية ما ذُكِرَ، فلو كان شيءٌ مما يعد في الكيفيات على خلاف ذلك لم يكن كيفية.

وأقسام الكيف أربعة:

١-كيفيات محسوسة بإحدى الحواس الخمسة الظاهرة، كالحرارة والبرودة المدركين باللمس، وكالألوان والأضواء المدركين بالبصر، وكالأصوات والحروف المدركين بالسمع وكالروائح المدركة بالشم وكالمذوقات.

وما كان من المحسوسات راسخا كحلاوة العسل وملوحة ماء البحر يسمى انفعاليات لانفعال الحواس عنها أولًا.

وما كان منها غير راسخ كحمرة الخجل وصفرة الوجل يسمى: انفعالات لأنها لسرعة زوالها شديدة الشبه بأن ينفعل، فخُصَّتْ بهذا الاسم تمييزًا بين القسمين.

٢-وكيفيات نفسانية أي: مختصة بذوات الأنفس، كالحياة والصحة والإدراك وكالقدرة والإرادة.

وهي: إن كانت غير راسخة تسمى: حالًا، وإلا سميت ملكةً كالكتابة، فإنها في ابتدائها حالٌ، فإذا استحكمت صارت ملكةً.

٣-وكيفيات استعدادية أي: مقتضيةٌ استعدادًا وتهيؤًا: لقبولِ أثر ما بسهولة كاللين وتسمى ضعفًا ولا قوة، أو للدفع وعدم القبول كالصلابة وتسمى قوة طبيعية.

٤-وكيفيات مختصة بالكميات كالمثلثية والزوجية.

وأشرت بقولي: (ارْتَسَمْ) إلى أن هذه الأجناس العالية بسيطة لا يتصور لها حد حقيقي[١] كما مر.

---

(١) لم يقل محشوه شيئًا، والظاهر أنه يريد بالحقيقي ما كان بالذاتيات فقط، وهو إطلاق غير شهير، لا ما يقابل الاسمي ولا ما يقابل اللفظي، فتنبَّه. (المعتني)

[الأين]

و(أينٌ) هو (حُصُولُ الجِسْمِ) أي: الطبيعي، وهو لغة: كل شخص مدرَك، كما قاله ابن دريد، والجسم[1]: هو مَجْمَعُ البدن والأعضاء من الحيوانات، كما في المصباح.

وقد كثُر الخلاف في حقيقته اصطلاحًا، فذهب المحققون من المتكلمين إلى أنه الجوهر القابل للانقسام من غير تقييد بالأقطار الثلاثة، فلو فرضنا مؤلَّفًا من جوهرينِ فردينِ كان الجسم هو المجموع لا كلَّ واحدٍ منهما.

وذهب المعتزلة إلى أنه: الجسم الطويل العريض العميق.

وذهب الفلاسفة إلى أنه: الجوهر القابل للأبعاد الثلاثة المتقاطعة على الزوايا القائمة، ومعنى ذلك: أنه إذا قام خط على آخر:

فإن كان قائما عليه أي: غير مائل إلى أحد جانبيه فالزاويتان الحادثتان تكونان متساويتان وتسميان قائمتين.

وإن كان مائلًا كانت إحدى الزاويتين صغرى وتسمى حادَّةً، والأخرى كبرى وتسمى منفرجةً.

فإذا فرضنا في الجسم بُعْدًا كيف اتفق ثم آخرَ يقاطعُه في أي جهة شئنا بحيث يحصل أربع قوائم ثم ثالثًا يقاطعهما بحيث يحصل منه بالنسبة إلى كل من الأولين أربع قوائم حصل تقاطع الأبعاد على زوايا قائمة.

---

(١) في المخطوطين: الجسد. والمثبت من الخيرية وهو الموافق لما في المصباح.

وهذا القيد لتحقيق أنَّ المعتبر في الجسم قَبول الأبعاد على هذا الوجه وإن كان هو قابلًا لأبعاد كثيرة أفاد ذلك كلَّه في شرح المقاصد.

(فِي المكَانِ) أي: في الحيِّزِ الذي يخصه ويكون مملوءًا به، ويسمى هذا أينًا حقيقيًّا، وعرفوه أيضًا بأنه: هيئة تحصل للجسم بالنسبة إلى مكانه الحقيقي[1]، وليس هو نفس النسبة إلى المكان بل النسبة إليه من لوازمه؛ إذ كون الشيء في مكان يلزمه ما ذكر كما في شرح التجريد.

ويطلق الأين مجازًا على حصول الجسم فيما ليس حقيقيًّا من أمكنته، مثلِ الدار والبلد؛ لوقوع كلٍّ منهما في جواب أينَ.

والمتكلمون يعبرون عن الأين بالكون ويعترفون بوجوده، وإن أنكروا وجود سائر الأعراض النسبية، ويحصرونه في أربعة أنواع: الاجتماع والافتراق والحركة والسكون؛ لأن حصول الجوهر في الحيز إما أن يُعتبر بالنسبة إلى جوهر آخر أو لا، وعلى الأول إما أن يكون بحيث يمكن أن يتوسطهما ثالث فهو الافتراق، وإلا فالاجتماع، وهو لا يتصور إلا على وجه واحد، والافتراق يتصور على وجوه متفاوتة في القرب والبعد حتى تنتهي غاية القرب إلى المجاورة التي هي الاجتماع، وتسمى المماسةَ أيضًا.

وعلى الثاني إن كان مسبوقًا بحصوله في حيز آخرَ فهو الحركة، وإن كان مسبوقًا بحصوله في ذلك الحيز فالسكون.

---

(١) الحقيقي فقط في الأصل، وفي الخيرية: بالنسبة إلى المكان.

فيكون السكون حصولًا ثانيًا في حيزٍ أولَ والحركة حصولٌ أولُ في حيزٍ ثانٍ.

وأولية الحيز في السكون: قد لا تكون تحقيقًا بل تقديرًا كما في الساكن الذي لا يتحرك قطعًا فلا يحصل في حيز ثانٍ.

وكذا أولية الحصول في الحركة؛ لجواز أن ينعدم المتحرك في انقطاع الحركة فلا يتحقق له حصول ثانٍ.

فإن قيل: إذا اعتُبر في الحركة المسبوقية بالحصول في حيز لم يكن الخروج من الحيز الأول حركةً مع أنه حركةٌ وفاقًا.

أجيب: بأن الحصول الأول في الحيز الثاني من حيث الإضافة إليه دخول وحركة إليه ومن حيث الإضافة إلى الحيز الأول خروج وحركة منه.

وذهب بعضهم إلى أن الأكوان لا تنحصر في أربعة لجواز أن الله تعالى خلق جوهرًا فردًا ولم يخلق معه جوهرًا آخرَ، فكونه في أول زمان الحدوث ليس بحركة ولا سكون ولا اجتماع ولا افتراق.

وأجيب عنه: بأنه سكون؛ لكونه مماثلًا للحصول الثاني في ذلك الحيز، وهو سكون بالاتفاق، واللبث أمر زائد على السكون غيرُ مشروط فيه.

وحينئذٍ فالأولى في طريق الحصر أن يقال: إن كان حصولًا أولَ في حيزٍ ثانٍ فحركة، وإلا فسكون، فيدخل في السكون: الكونُ في أول زمان الحدوث.

وظاهر ما ذُكِرَ أن السكون هو الحصول الثاني من الحصولين في حيز واحد، لكن الأقرب أنَّ المراد أنه مجموع الحصولين.

كما يُحمَل قولهم: الحركة حصولٌ في الحيز بعد الحصول في حيز آخر على أنها مجموع الحصولين، هذا حاصل ما في شرح المقاصد.

وقال في شرح الطوالع: السكون عبارة عن حصول الجوهر في آنينِ فصاعدًا في مكان واحدٍ، والحركة عبارة عن حصول الجوهر في آنينِ فصاعدًا في مكانين.

واختلفوا في جواز خلو الجسم عن الحركة والسكون:

فمن فسرهما بما ذُكِرَ جوَّزه؛ إذ الجسم في أول زمان حدوثه لا يكون ساكنًا؛ لكونه غيرَ حاصل في مكان واحد في آنين، وغيرُ متحرك؛ لأنه لم يحصل في ذلك الحيز بعد أن كان في حيز آخر.

ومن فسَّر المكان بحصول الجسم في مكان كان الجسم في أول زمان الحدوث ساكنا وكان السكون بمعنى الكون لا نوعا منه.اهـ ملخصا

واعلم أن المكان لغة: موضع كون الشيء، وهو حصوله، يُذَكَّرُ فيجمع على أمكنة، ويؤنَّث بالهاء فيقال: مَكانة، والجمع مكانات، ذكره في المصباح.

واختلفوا في حقيقته اصطلاحًا على ثلاثة أقوال:

فقيل: هو السطحُ الباطن للحاوي المماسُّ للسطح الظاهر من المحوي، والسطح عندهم عرض حالٌّ في جسمٍ متعلِّق بأطرافه دونَ أعماقه.

وقيل: هو بُعدٌ، أي: امتدادٌ موجودٌ ينفُذُ فيه الجسم بنفوذ بُعده القائم به في ذلك البُعد بحيث ينطبق عليه.

وقيل: هو بُعْدٌ مفروض موهوم، وهذا القول للمتكلمين، والقولان قبله للحكماء.

وفي المواقف: الجسم منطبق على مكانه، فكأنه مالئ له، والمكان محيط به مملوء منه، ولا يتصور إلا بالملاقاة:

إما بالتمام بحيث إذا فرض جزء من المتمكن يفرض بإزائه جزء من المكان أو بالعكس، وتسمى المداخلة، فيكون المكان هو البُعْدُ الذي ينفذ فيه الجسم وينطبق البُعْدُ الحال فيه على ذلك البُعْدِ في أعماقه وأقطاره.

وإما لا بالتمام بل بالأطراف بأن تكون أطراف الجسم ملاقية لمكانه دونَ أعماقه، وتسمى الملاقاة على هذا الوجه: مماسةً، فيكون هو السطحَ الباطن من الحاوي المماسَّ للسطح الظاهر من المحوي.

فإذن المكان إما البُعْدُ وإما السطح الحاوي، والبُعْدُ إما موجود أو مفروض موهوم. اهـ

قال السيد في شرحه: توضيح ذلك أن يقال: لما كان الجسم بكليته حالًّا في مكان مالئًا له لم يجز أن يكون المكان أمرًا غير منقسم؛ لاستحالة أن يكون المنقسم في جميع جهاته حاصلًا بتمامه فيما لا ينقسم، ولا أن يكون أمرًا منقسمًا في جهة واحدة فقط كالخطِّ؛ لاستحالة كونه محيطًا بالجسم بكليته.

فهو إما منقسم في جهتين أو في الجهات كلها:

وعلى الأول يكون المكان سطحًا عَرَضِيًّا، ويجب أن يكون مماسًّا للسطح الظاهر من المتمكن في جميع جهاته، وإلا لم يكن الجسم مالئًا له.

وعلى الثاني: يكون المكان بُعْدًا منقسمًا في جميع الجهات مساويًا للبُعْدِ الذي في الجسم بحيث ينطبق أحدهما على الآخر ساريًا فيه بكليته.

فهذا البُعْدُ الذي هو المكان: إما أن يكون أمرًا موهومًا يشغله الجسم ويملؤه على سبيل التوهم كما هو مذهب المتكلمين، وإما أن يكون أمرًا موجودًا، ولا يصح أن يكون بُعْدًا ماديًّا قائمًا بالجسم؛ إذ يلزم من حصول الجسم فيه تداخل الأجسام، فهو بُعْدٌ مجرَّد، فلا مزيدَ للاحتمالات على الثلاثة.

هذا ما عليه أهل العلم والتحقيق، وأما العامة فيطلقون لفظ المكان على ما يمنع الشيء من النزول، فيجعلون الأرض مكانًا للحيوان دون الهواء المحيط به، حتى لو وضعت الدرقة على رأس قبة بمقدار درهم لم يجعلوا مكانها إلا القدر الذي يمنعها من النزول. اهـ

والبعد المفروض هو الخلاء، وحقيقته: أن يكون الجسمان بحيث لا يتماسان ولا بينهما ما يماسهما، فيكون ما بينهما بُعْدًا موهومًا ممتدًّا في الجهات صالحًا لأن يشغله جسم ثالث، لكنَّه الآنَ خالٍ عن الشاغل.

وقد جوَّزه المتكلمون ومنعه الحكماء القائلون بأنه البُعْدُ الموجود، لكنهم اختلفوا فمنهم من لم يجوِّز خلوَّ البُعْدِ الموجود عن جسم شاغلٍ له، ومنهم من

جوَّزه، فهؤلاء المجوِّزون وافقوا المتكلمين في جواز خلو المكان عن الشاغل، وخالفوهم في أن ذلك المكان بُعْدٌ موهوم، فالحكماء كلهم متفقون على امتناع الخلاء بمعنى البُعْدِ المفروض، كما ذكره في المواقف.

وقال في شرح المقاصد: فرَّق ابن سينا بين البُعْدِ والمقدار بأن البُعْدَ هو الذي يكون بين نهايتين غير متلاقيتين، ومن شأنه أن يتوهم فيه نهايات من نوعِ تينك النهايتين، كما في الجسم الذي لا انفصال في داخله بالفعل، إذا فرضت فيه نقطتين، فما بينهما بُعْدٌ خطي ولا خطَّ، وإذا فرضت فيه خطين، فما بينهما بُعْدٌ سطحي ولا سطحَ، وذلك البُعْدُ الخطي طول، والسطحي عَرْضٌ، فقد وجد الطول بلا خطٍّ، والعَرْضُ بلا سطح، ولا يوجد خطٌّ بلا طول، ولا سطح بلا عَرْضٍ. اهـ ملخصًا.

فرعان:

الأول: المكان قد يكون سطحًا واحدًا، كالطير في الهواء وأكثر كالحجر الموضوعِ على الأرض، فإن مكانه أرض وهواء.

الثاني: قد تتحرك السطوح كلها، كالسمك في الماء الجاري، ولما كانت حركة السطح -الذي هو المكان- بالعَرَضِ[1] لا بالذات لم يلزم أن يكون للمكان مكان آخر، وقد يتحرك بعضها كالحجر الموضوع في الماء الجاري على الأرض، وقد لا يتحرك أصلا كما في المواقف.

---

(١) سبق تعليق على نظيره.

[المتى]

و(مَتَى حُصُولٌ) للجسم (خُصَّ بالأزمَانِ) جمع زَمَنٍ، كسَبَبٍ وأسباب، وينقسم كالأين إلى: حقيقي وهو كون الشيء في زمان لا يفضل عليه، ككون الكسوف في ساعة معينة وكالصوم لليوم، وغير حقيقي وهو بخلافه، كالأسبوع والشهر والسنة لما وقع في بعض أجزائها.

إلا أن الحقيقي من المتى يجوز فيه الاشتراك، بأن تتصف أشياء كثيرة بالكون في زمان معين، بخلاف الأين في المكان الحقيقي.

والزمن لغة: مدة قابلة للقسمة ولهذا يطلق على الوقت القليل والكثير، قاله في المصباح.

واختلفوا في حقيقته اصطلاحا على خمسة أقوال:

فقيل: إنه جوهر مجرد عن المادة لا يقبل العدم لذاته، وقيل: الفلك الأعظم، وقيل: حركته، وقيل: مقدار حركته.

ومذهب الأشاعرة: أنه متجدِّد معلوم يقدر به متجدِّد موهوم إزالةً لإبهامه، وقد يتعاكس بحسب ما هو متصور، فإذا قيل مثلا: متى جاء زيد؟ يقال: عند طلوع الشمس إذا كان المخاطب مستحضرًا الطلوعَ، وإذا قيل: متى طلوع الشمس؟ يقال: حين جاء زيد لمن كان مستحضرًا لمجيء زيد، كما في المواقف.

[الإضافة]

(وِنسبةٌ تكرَّرتْ إضافةْ) يعني: مقولة الإضافة: هي النسبة المتكررة، أي: النسبة التي لا تعقل إلا بالقياس إلى نسبة أخرى معقولةٍ أيضًا بالقياس إلى الأولى.

قال بعض شيوخنا: وهذا دور مَعِي لا سبقي، فلا إشكال.اهـ

فخرج بتكرر النسبة بالمعنى المذكور: سائر الأعراض النسبية، وبتعقل النسبتين معًا: ما كان تعقله مستلزمًا ومستعقبًا لتعقل شيء آخر، كالملزومات البينة اللوازم، على أن هذا لا يرد إلا إذا كان تعقل اللوازم أيضًا مستلزمًا لتعقل الملزومات.

(نَحْوُ أُبُوَّةٍ) فإنها نسبة تُعقَل بالقياس إلى البنوة، وهي نسبة تُعقَل بالنسبة إلى الأبوة، فالإضافة أخص من مطلق النسبة؛ لأنه يكفي فيها نسبة من جانبٍ، كما إذا نسبنا المكان إلى ذات المتمكن، فإنه يحصل له هيئة هي الأين، فإن نسبناه إلى المتمكن باعتبار كونه ذا مكان، كان الحاصل منها مضافًا؛ لأن لفظ المكان قد تضمن نسبة معقولة بالقياس إلى نسبة أخرى، هي كون الشيء ذا مكان، أي: متمكن فيه، فالمكانية والمتمكنية من مقولة الإضافة، وحصول الشيء في المكان نسبة تعقل بين ذاتي الشيء والمكان، لا نسبة معقولة بالقياس إلى نسبة أخرى، فليس من هذه المقولة، وبهذا يمكنك الفرق بين النسبة والمضاف فاعقله وتحققه.

قال في شرح المواقف[1]: واعلم أن الإضافة:

قد يراد بها الأمر النسبي العارض، كالأبوة ويسمى هذا مضافًا حقيقيًا، وقد يراد بها الأمر الذي عرضتْ له الإضافة كذات الأب، وقد يراد بها مجموع الأمرين، أعني: المجموع الحاصل من الأمر الذي عرضتْ له الإضافة ومن الإضافة العارضة له، ويسمى ذلك: مضافًا مشهوريًّا[اهـ].

قال في شرح المقاصد: وما وقع في المواقف من أن نفس المعروض يسمى أيضًا مضافًا مشهوريًّا فخلاف المشهور، نعم قد يطلق عليه لفظ المضاف بمعنى: أنه شيء له الإضافة على ما هو قانون اللغة، انتهى.

وإذا كان اسم أحد المضافين يدل بالتضمن على ما له من الإضافة إلى شيء آخر، فذلك الشيء الآخر: إن أخذ بحسب الذات، فلا تحصل مقولة الإضافة، وإن أخذ من حيث إنه مضاف إلى الشيء الأول حصلت الإضافة.

مثاله: المكان، فإنه يدل بالتضمن على الإضافة للمتمكن، فإن اعتبر إضافته إلى ذات المتمكن كان من مقولة الأين، وإذا اعتبر إضافته إلى المتمكن من حيث إنه ذو مكان كان من مقولة الإضافة كما مر، وهذا ضابط حسن فاحفظه.

واعلم أن النسبة التي هي المضاف الحقيقي:

---

(١) في المخطوطين: قاله في المواقف وشرحه. والمثبت من الخيرية، وقد راجعت المرصد الخامس من المواقف وهو المعقود للإضافة، فوجدت معنى الكلام اللاحق فقط، فهذا يؤيد نسخة الخيرية، ويؤيدها التعقب الذي نقله المصنف عن السعد للمواقف.

أ–قد تكون متخالفة في الجانبين، كالأبوة والبنوة، وكالكليات الخمس، فإن الجنس مثلًا نسبة لا تعقل إلا بأخرى، وهي النوع.

ب–وقد تكون متوافقة فيهما، نحو (إخًا) بكسر الهمزة مع القصر للوزن، وأصله ممدود، مصدر آخيت بين الشيئين، بهمزة ممدودة، وقد تقلب واوًا على البدل فيقال: واخيت، كما قيل في آسيت: واسيت، حكاه ابن السكيت، وهي لغة اليمن، ذكره في المصباح، وبه يُردُّ قول المختار: إنها من كلام العامة.

وتعرض الإضافة لجميع المقولات:

فالجوهر كالأب.

والكم المتصل: كالعِظَم، فإنه إضافة عارضة للمقدار، والمقدار كم متصل، ومثلت لذلك بقولي: (لطافةْ) قال في المصباح: لطُف الشيء فهو لطيف من باب قرب صغُر جسمه وهو ضد الضخامة، والاسم اللطافة بالفتح.اهـ

فالصغر إضافة عارضة للجسم الذي هو محل للمقدار إذ يقال: هذا الجسم لطيف، أي: صغير عندما يقال لجسم آخر إنه ليس كذلك.

والكم المنفصل: كالقليل فإن القلة عارضة للعدد.

والكيف: كالأحرية فإن الحرارة كيفية والأحرية عارضة لها.

والمضاف: كالأقرب فالقرب إضافة، والأقربية عارضة لها.

والأين: كالأعلى.

والمتى: كالأقدم، والأحدث فإنه يقال: زمان حادث أو قديم على مذهب الحكماء والأقدم والأحدث عارضان له.

والمِلْكُ: كالأكسى.

والوضع: كالأشد انتصابا فالانتصاب وضعا والأشدية عارضة له.

وأن يفعل: كالأقطع فالقطع فعل والأقطعية عارضة له.

وأن ينفعل: كالأشد تقطعا فالتقطع انفعال والأشدية عارضة له.

ومن خواصِّ الإضافة:

التكافؤ، أي: التماثل في لزوم الوجود بالقوة والفعل في الخارج والذهن، بمعنى: أن كل واحدة منهما ملازمة للأخرى: في الوجود، فإذا وجدت إحداهما وجدت الأخرى، وفي العدم، فإذا عدمت إحداهما عدمت الأخرى.

مثال كون المتضايفين موجودين بالفعل: كون الشخصين بالفعل أحدهما أب والآخر ابن.

ومثالهما بالقوة: كون الشخصين بحيث يكون من شأن أحدهما التقدم ومن شأن الآخر التأخر بحسب المكان.

وأورد على جعل المتقدم والمتأخر متضايفين: أنهما لا يوجدان معًا، وأجيب: بأن التضايف إنما هو بين مفهوميهما، وهما معًا في الذهن، وإنما الافتراق بين الذاتين.

وذاتا المتضايفين:

أ-[قد يوجد كل منهما بدون الآخر، كالأب والابن.

ب-و][1]قد يوجد أحدهما بدون الآخر من دون عكس، كالعالم والعلم.

ج-وقد يمتنع كل منهما بدون الآخر كالعلة مع معلولها الخاص.

وأقسام التقدم خمسة:

١-تقدم بالزمان، على معنى أن المتقدم حصل في زمان لم يوجد المتأخر فيه كتقدم ذات الأب على ذات الابن.

٢-وتقدم بالذات والطبع، على معنى أن المتقدم يوجد بدون المتأخر دون العكس، كتقدم الجزء على الكل.

٣-وتقدم بالعلة، كتقدم الشمس على ضوئها.

٤-وتقدم بالمكان، كتقدم الإمام على المأموم إذا جعل المبدأ المحراب.

٥-وتقدم بالشرف، كتقدم العالم على الجاهل.

ومن خواصها: وجوب انعكاس كل واحد من المتضايفين إلى الآخر، أي: يحكم بإضافة كل واحدٍ من المتضايفين إلى صاحبه من حيث هو مضاف إليه، فكما تقول: الأب أبو الابن، تقول: الابن ابن الأب، وإذا لم تعتبر الحيثية لم

---

(١) ساقط من المخطوطين، والمثبت من الخيرية.

يتحقق الانعكاس، كما لو أضيف الأب إلى الابن من حيث هو إنسان، فلو قلت: الأب أبُ إنسان، لانتفى العكس، فلا يقال: الإنسان إنسان أب[١].

قال في شرح المقاصد: وطريق معرفة الانعكاس: أن تنظر في أوصاف الطرفين، فما كان إذا وضعته ورفعت غيره بقيت الإضافة وإذا رفعته ووضعت غيره لم تبق الإضافة فهو الذي إليه الإضافة، مثلًا: إذا اعتبرت من الابن البنوة مع نفي سائر الصفات كان الأب مضافًا إليه، وإذا رفعت البنوة مع اعتبار البواقي لم تتحقق الإضافة، انتهى.

ومن خواصها: أنها إذا كانت مطلقة أي: غير معينة أو محصلة أي: معينة في طرف كانت في الطرف الآخر كذلك، مثلًا: النصف المطلق بإزاء الضعف المطلق وبالعكس، فإذا حصلت النصفية في جانب حصلت الضعفية في الجانب الآخر وبالعكس، والضعف المخصوص كالأربعة بإزاء نصفه كالاثنين وكالعشرة فهي نصف العشرين والعشرون ضعف العشرة.

قال الحسين بن عبدالله بن سينا -بسين مهملة وألف آخره مقصورة-: تكاد الإضافات تنحصر في أقسام المعادلة التي بالزيادة والتي بالفعل والانفعال والتي بالمحاكاة كالقاهر والغالب وكالقاطع والمنقطع وكالعلم والمعلوم والحس والمحسوس فإن بينهما محاكاة فالعلم يحكي هيئة المعلوم والحس يحكي هيئة المحسوس. اهـ ملخصا.

---

(١) في الأصل: الإنسان أب إنسان.

فائدةٌ: قال بعض المحققين في حاشيته على الدواني: العلم من مقولة الكيف عند المحققين، ومن مقولة الانفعال والإضافة عند غيرهم، وهذا الاختلاف إنما نشأ من أنه في حال العلم يحصل ثلاثة أشياء:

أحدها: الصورة القائمة بالنفس، وهي الكيفية.

ثانيها: قبول النفس لها، وهو الانفعال.

ثالثها: إضافة حاصلة بين النفس وذلك الأمر المعلوم.

فاختلفوا في أن العلم أي أمر من تلك الأمور؟

والمتكلمون لما نفوا الوجود الذهني وقيام الصورة بالنفس يلزمهم أن يقولوا: العلم عبارة عن الإضافة المذكورة؛ إذ لا يحصل عندهم من الأمور الثلاثة إلا الإضافة.

وإنما اختار المحققون أن العلم من مقولة الكيف -وهو الصورة-؛ لأن العلم يوصف بالمطابقة وعدمها، والصورة تتصف بهما، وأما الانفعال فلا وجه لاتصافه بالمطابقة وعدمها.اهـ

وقال خُسْرَوْ[1] في حواشي التلويح: التحقيق أن المعنى الحقيقي للفظ العلم هو الإدراك، ولهذا المعنى متعلق هو المعلوم، وله تابع في الحصول، يكون ذلك التابع وسيلةً في البقاء، وهو الملكة، وقد أطلق العلم على كلٍّ منها، إما حقيقة عرفية، أو اصطلاحية، أو مجازًا مشهورًا، فإذا ذكر بلا تعرض للمتعلق جاز إرادة كلٍّ من الثلاثة بحسب المقام، وأما إذا قُرِن بذكر المتعلق، تعين الأول.اهـ

---

(١) هكذا ضبطه عبدالهادي الأبياري في حاشيته على رسالة الوضع للأنبابي.

وقال السيد في حواشي الشمسية: إنما يصح جعل الإدراك انفعالًا إذا فسرناه بانتقاش النفس بالصورة الحاصلة من الشيء، أما إذا فسرناه بالصورة الحاصلة في النفس فيكون من مقولة الكيف، فلا يكون انفعالًا أيضًا، أي: كما لا يكون فعلًا.اهـ

(وَضْعٌ) لفظ الوضع يطلق بالاشتراك اصطلاحًا على:

أ-كون الشيء مشارًا إليه، والنقطة بهذا المعنى ذات وضع، بخلاف الوحدة.

ب-وعلى ما يعرض للكم المتصل، وهو كونه بحيث يمكن أن يفرَض له أجزاء متصلة على الثبات، ويشار إلى كل واحد منها، فيقال: أين هو من الآخر؟ وهو جزء من الوضع الذي هو من المقولات، المرتسم بقولي:

(عُرُوضُ هَيئةٍ) أي: هيئة عارضة للجسم، فهو من إضافة الصفة لموصوفها.

قال بعضهم: والفرق بين الهيئة والعَرَضِ أمر اعتباري، فالعارض للشيء يقال له عَرَضٌ باعتبار عروضه، وهيئةٌ باعتبار حصوله.

(بنسبةٍ) أي: بسبب نسبةٍ (لجُزئِهِ) أي: لأجزاء الجسم بعضها إلى بعض بالقرب والبعد والمحاذاة وغيرها، (و) بسبب نسبتها لـ(خارجٍ فأثبتِ) أي: الأمور الخارجية، كوقوع بعضها نحو السماء مثلًا، وبعضها نحو الأرض.

وإنما اعتبرت النسبة الثانية؛ لئلا يلزم أن يكون القيام بعينه الانتكاس، لأن القائم إذا قُلِب لم تتغير النسبة بين أجزائه -مع أن وضعه قد تغير- فيكون وضع الانتكاس وضعَ القيام، كذا أفاده ابن سينا.

واعترضه بعض شارِحِي المواقف قائلًا: إن أراد بتغير وضعه تغير جنس الوضع فممنوع، وإن أراد تغير نوعه فمسلم، لكن لا يلزم من هذا اعتبار هذا القيد في ماهية أنواعه.

ولهذا قال الإمام الرازي: نحن نقول: الوضع هو الهيئة الحاصلة بسبب نسبة بعض أجزائه إلى بعض، كالمثلث والمربع والمستدير، ثم ذلك ينقسم إلى ما لا يعتبر فيه إلا ذلك، كما في الأشكال، وإلى ما يعتبر فيه نسبة الأجزاء إلى الخارج أيضًا، كالقيام والانتكاس، فإنهما إنما يعتبران وضعين(١)؛ لأن الرأس في الأول محاذٍ للمحيط، وفي الثاني بالعكس.

وبهذا يظهر فساد قول من زعم أن النسبة إلى الأمور الخارجية مشتركة بين جميع أنواع الوضع، وتميز بعضها عن بعض إنما هو بخصوصية إحدى النسبتين، فإن الأشكال من حيث هي شكل لم يعتبر فيها نسبة الأجزاء إلى الخارج.اهـ

قال السيد في شرحه: لا يقال: اللازم مما ذكرتم اشتراكهما -أي: القيام والاستلقاء- في معنى الوضع الذي هو جنسهما، فجاز أن يفترقا بالفصل الحاصل من النسبة الخارجية؛ لأنا نقول: الجنس والفصل يتحدان وجودًا وجَعْلًا، فكيف يتصور أن حصةً من الجنس قارنت فصلًا، ثم فارقته إلى فصلٍ آخر؟ فالحق إذن اعتبار النسبتين في ماهية الوضع.اهـ

قلت: توضيح ما ذكره السيد: ردُّ ما يقال: إنه لا حاجة إلى النسبة الثانية؛ لافتراق هيئتي القيام والانتكاس بالفصل الحاصل من النسبة الخارجية، وبيانه أن يقال: إن الفصل يتحد مع جنسه في الوجود، كالنطق للحيوان، والصهيل له، فهو غير طارٍ عليه، والفصل الحاصل من النسبة الخارجية للانتكاس مثلًا

---

(١) في الأصل والخيرية: وصفين. والمثبت من ب.

عارض، فلو اعتبرناه لزم أن حصةً من الجنس -أعني: الوضعَ- قارنت فصلًا مستفادًا من الهيئة الخارجية للقيام، ثم فارقته إلى فصل آخر حاصلٍ من النسبة الخارجية عارضٍ للانتكاس، فتدبر.

ويجري في الوضع التضادُّ والشدة والضعف، فوضع الإنسان ورجلاه على الأرض ورأسُه في الهواء مضادٌّ لوضعه إذا كان بالعكس من ذلك؛ لأنهما أمران وجوديان يتعاقبان على موضع واحدٍ، ولا يجتمعان فيه، وبينهما غاية الخلاف، والشيء قد يكون أشد انتصابًا وانحناءًا من غيره، قاله في شرح التجريد.

(و)عروض (هيئةٍ) للجسم (بما) أي: بسبب الذي (أحاط) به (وانتقل) بانتقاله، خرج بهذا: الأين؛ فإنه هيئة عارضة للشيء بسبب المكان المحيط به، لكنه لم ينتقل بانتقال المتمكن.

(مِلْكٌ) بكسر الميم، ويسمى مقولة الجِدَةِ، بكسر الجيم وتخفيف الدال المهملة، ومقولةَ له، ولا فرق في المحيط بين كونه غيرَ طبيعي (كثوبٍ أو) طبيعيًّا خلقيًّا نحو (إهابٍ اشتملْ) على الهرة مثلًا.

قال في المصباح: الإهاب الجلد قبل أن يُدبَغ، وبعضهم يقول: الإهاب الجلد[1]، وهذا الإطلاق محمول على ما قيد الأكثر، والجمع أُهُبٌ بضمتين قياسًا مثل كتاب وكتب، وبفتحتين على غير القياس.

قال بعضهم: وليس في كلام العرب فِعال يُجمع على فَعَل بفتحتين إلا إهاب وأهب وعماد وعمد، وربما استعير الإهاب لجلد الإنسان.اهـ

وسواءٌ كان محيطًا بكله كما مُثِّل، أو غير محيط كالخاتم والعمامة والخف.

---

(١) زادت الخيرية هنا كلمة: مطلقًا. وليس في المخطوطين ولا في المصباح.

و(أن يفعلَ التأثيرُ) أي: مقولة أن يفعل هي: تأثير الشيء في غيره على اتصال غير قارٍّ، كالمسخِّن ما دام يسخِّن، فإن له ما دام يسخن حالة غير قارة هي التأثير في التسخين.

وأما الحال الحاصل قبل التأثير وبعده كقوة النار فإنه يسمى إحراقًا.

و(أن ينفعلا تأثُّرٌ) أي: مقولة أن ينفعل هي تأثُّر الشيء عن غيره على اتصال غير قار، كالمتسخن ما دام يتسخن، فإن له حينئذٍ حالةً غير قارةٍ هي التأثُّر في التسخين، فدوام التأثير والتأثر لا بد منه فيهما، وإلى هذا أشرتُ بقولي: (ما دام كلٌّ) منهما.

وأما الحال الحاصل للشيء عند الاستقرار، أي: انقطاع الحركة عنه كالطول الحاصل للشجر وكالسخونة الحاصلة لماء، والاحتراق القار في الثوب، والقطع المستقر في الحطب، وكالقعود والقيام الحاصل للإنسان، فليس من هذا القبيل، وإن كان قد يسمى أثرًا وانفعالًا، بل من الكم أو الكيف أو الوضع.

ويجري في كل من المقولتين: التضادُّ؛ فإن التسخين ضد التبريد، والتسخن ضد التبرد، ويقبلان الشدة والضعف؛ فإن تسخين النار أشد من تسخين الحجر الحار.

والتعبير بأن يفعل وأن ينفعل أولى من التعبير بالفعل والانفعال؛ لما علمت من أن هاتين المقولتين أمران متجددان غير قارين، والمفيد لذلك هو التعبير

بصيغة يفعل وينفعل، وأما الفعل والانفعال فإنهما قد يطلقان على الحاصل بعد انقطاع الحركة، وقد مر أنه ليس من هذا القبيل.

وقولي: (كمُلا) بتثليث الميم، بمعنى تمَّ، قال في المصباح: كمُل الشيء كمولًا من قعد، والاسم الكمال، ويستعمل في الذوات والصفات، يقال: كمل إذا تمت أجزاؤه ومحاسنه، وكمل من أبواب قرب وضرب وتعب لغات، لكن باب تعب أردؤها.اهـ

وفيه من أنواع البديع: حسن الاختتام، وهو: أن يأتي المتكلم بما يدل على انتهاء الكلام.

فنسأل الله سبحانه وتعالى أن يرزقنا بفضله حسن الختام، ويدخلنا الجنة دار السلام، بجاه سيدنا ومولانا محمد وبسائر الأنبياء والملائكة الكرام، عليه وعليهم وعلى جميع أتباعهم أفضل الصلاة وأزكى السلام، وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين.

[وكان الفراغ من تأليف هذا الشرح يومَ الخميس المبارك، لستٍّ مضت من ربيع الأول، الذي هو من شهور سنة ١١٨٢ ألفٍ ومائة واثنين وثمانين من الهدرة النبوية، على صاحبها أفضل الصلاة والسلام][١].

(١) من الخيرية.